دعا إلى علاقة تكاملية وشراكة حقيقية بين القضاء والأمن والسلطات المحلية

رئيس القضاء الأعلى يؤكد أن القضاء اليمني ينتقل من الإصلاحات إلى مرحلة التطوير والتحديث

المكلا/ 14 أكتوبر/ سبأ:

دعا القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا إلى إيجاد علاقة تكاملية وشراكة حقيقية بين منظومة السلطة القضائية وإدارات الأمن، والمجلس المحلي والمكتب التنفيذي في المحافظات من شأنها أن تحقق المصلحة العامة، معتبراً أن العمل العدلي هو حلقة متصلة وعمل جماعي يهم المجتمع بشكل عام.

وأكد في الاجتماع الموسع الذي عقد أمس بالمكلا أن منظومة السلطة القضائية في بلادنا تنتقل من مرحلة الإصلاحات القضائية إلى مرحلة التحديث والتطوير القضائي، لافتاً إلى أن مجلس القضاء الأعلى يسعى إلى تحقيق متطلبات هذا الانتقال من خلال استكمال البنى التحتية من إنشاء مقار ومباني المحاكم والنيابات ورفدها بالإمكانات اللازمة، والتقنيات الحديثة التي تتناسب مع التطور التكنولوجي، وتوفير الكوادر البشرية، من خلال تفعيل نشاط المعهد العالي للقضاء، وتطوير التشريعات والأنظمة الخاصة بتسيير العمل القضائي.

وأوضح أن المجلس ركز نشاطه خلال الفترة الماضية على إنشاء مدونة السلوك القضائي والاعتماد على تقارير الكفاءة والتميز في الأداء القضائي واتخاذ القرارات التأديبية بحق المقصرين ومكافحة أي اختلالات تسيء إلى منظومة السلطة القضائية.. لافتاً في هذا الصدد إلى أنه تم تحقيق العديد من المكاسب لأعضاء السلطة القضائية من خلال قيامه بالتسويات والترقيات للقضاة والنظر في التظلمات المرفوعة من القضاة بما يحافظ على حقوقهم.

وفي الاجتماع الذي ضم رئيسي محكمة ونيابة استئناف حضرموت وأعضاء السلطة القضائية ومعاونيهم ومدير الأمن وممثلين عن جهات الضبط القضائي بالمكلا دعا محافظ حضرموت طه عبدالله هاجر إلى بذل المزيد من الجهود في الحفاظ على المصلحة العامة وحماية الحق العام.. مشيراً إلى الإصلاحات التي تشهدها اليمن في مختلف المجالات ومن بينها منظومة البناء المؤسسي.

وأعلن المحافظ عن تبرعه بثلاثين جهاز حاسوب دعماً للسلطة القضائية بالمحافظة وبما يمكنها من سرعة إنجاز معاملات المواطنين.

وتحدث في الاجتماع الذي حضره النائب العام الدكتور/ عبدالله العلفي عدد من أعضاء السلطة القضائية في المحافظة.. مؤكدين أهمية تحقيق العدالة والاهتمام بتطوير علاقة الشراكة بين مختلف منظومة السلطة القضائية والضبط القضائي.

حضر الاجتماع الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة سعيد علي بايمين وأمين عام مجلس القضاء الأعلى الدكتور/ محمد الغشم ورئيس هيئة التفتيش القضائي الدكتور/ عبدالله أحمد فروان ورئيس هيئة التفتيش القضائي بمكتب النائب العام القاضي شرف المحبشي والوكلاء والمسؤولون في المحافظة.

إلى ذلك زار رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا ومعه محافظ حضرموت نيابة استئناف حضرموت ونيابة المرور والمخالفات ومحكمة ونيابة الأموال العامة والمحكمة التجارية الابتدائية والشعبة الاستئنافية التجارية ومحكمة المرور، تعرف خلالها على نشاط هذه المؤسسات القضائية.

في كلمة اليمن باللقاء التشاوري لرابطة الشيوخ والشورى بنواكشوط

معظم بؤر الصراع في منطقتنا اليوم تتغذى من عوامل داخلية وبمؤثرات خارجية تزيد التفاقم

نواكشوط /سبأ:

أكد نائب رئيس مجلس الشورى عبدالله صالح البار أن الجمهورية اليمنية تبدي اهتماماً كبيراً برابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي باعتبارها إحدى أهم المؤسسات التي تعنى بتعزيز التعاون العربي الإفريقي وتعبر عن ذات المبادئ والقيم التي يحتفي بها النظام السياسي الديمقراطي التعددي في اليمن.

جاء ذلك في كلمة رئيس مجلس الشورى _ رئيس الرابطة عبد العزيز عبد الغني التي ألقاها البار أمس نيابة عنه في افتتاح اللقاء التشاوري الثالث لرؤساء المجالس الأعضاء في الرابطة المنعقد حاليا في العاصمة الموريتانية نواكشوط.

وقال نائب رئيس مجلس الشورى رئيس الرابطة في الكلمة :» إن تعميق وترسيخ الممارسة الديمقراطية يمثلان هدفين أساسين لليمن، بهما ومن خلالهما تتعزز مبادرة البناء والتحديث والتنمية الشاملة والمستدامة، في إطار من المشاركة الواسعة لكل قوى وفعاليات المجتمع».

و تناول الخطوة التي أنجزها اليمن باتجاه تحقيق الحكم المحلي واسع الصلاحيات وإدخاله حيز التنفيذ ابتداء من هذا الشهر بعد المصادقة على التعديل القانوني المقترح من فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي يمهد لإنتخاب المحافظين من قبل أعضاء المجالس المحلية.

وقال :»هذه الخطوة تؤسس لمرحلة جديدة من الحكم المحلي المتمتع بصلاحيات واسعة فيما يخص صناعة القرار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني في المحافظات».

وأكد رئيس مجلس الشورى رئيس الرابطة أهمية تواصل مثل هذه اللقاءات التشاورية والتي أصبحت تقليداً رائعاً اعتمدته الرابطة من أجل استمرار التشاور في مختلف القضايا التي تستغرق اهتمامها، وتفتح آفاقاً واسعة للدفع بالعلاقات بين إفريقيا والعالم العربي قدماً وإلى ما يحقق المصالح المشتركة لشعوبهما.

ولفت إلى النقطة الجوهرية في برنامج اللقاءات التشاورية والتي تتمثل في التقاء مستويين من الخبرة والمعرفة، خبرة الشيوخ والمجالس وعلم الأساتذة والجامعات، وذلك يتيح الفرصة لمقاربةٍ أكثرَ مهنية للقضايا والموضوعات المثارة في مختلف هذه اللقاءات.

ونوه بالموضوعات والقضايا التي سيقف أمامها اللقاء التشاوري الثالث، والمرتكزة على الدور المحوري للمجالس الأعضاء والسلطة التشريعية في تسوية النزاعات والأزمات الاجتماعية والسياسية، وفي تحقيق المصالحة الوطنية والوئام الثقافي، وتعزيز التلاحم الوطني، والمساهمة في الرقابة على الأسلحة في مناطق النزاع في الإقليمين الإفريقي والعربي.

وقال:» إن ذلك يأتي فيما الرابطة تعزز دورها مؤسسياً تجاه هذا النوع من القضايا بتشكيل لجنة السلام وفض المنازعات، والتي كان لي شرف رئاسة أولى اجتماعاتها في العاصمة النيجيرية أبوجا في ديسمبر من العام الماضي».

وأضاف « إن مقاربة الرابطة لهذه الموضوعات تكتسب أهميتها من جملة المعطيات التي تؤكد أن معظم بؤر الصراع في منطقتنا اليوم تتغذى من عوامل داخلية، وتتعرض لمؤثرات خارجية لا يمكن تجاهلها وتشكل مصدر دعم لتلك النزاعات وتزيدها تفاقماً وحدة».

وتابع قائلا :» ولكي نصل بمقاربتنا لهذا النوع من القضايا إلى نتائج ذات قيمة فإن من الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة احترام سيادة واستقلال الدول التي تشكل مسرحاً للأزمات والتأكيد

على الديمقراطية باعتبارها الأداة المثلى لاحتواء تلك الأزمات، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق التنمية.

واعتبر رئيس مجلس الشورى رئيس الرابطة إن منطقتنا ما زالت تعاني من تهديدين خطيرين الأول يرتبط بالاحتلال الإسرائيلي الظالم للأراضي الفلسطينية، والثاني يتعلق باحتلال القوات الأجنبية للعراق.

ودعا في هذا الخصوص إلى دعم خيار الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على حدود الرابع من يونيو وعاصمتها القدس، وإلى انسحاب القوات الأجنبية من العراق الشقيق وتمكين الشعب العراقي من تقرير مستقبله على أساس من احترام سيادته ووحدة ترابه الوطني.

وتناولت كلمة رئيس مجلس الشورى رئيس الرابطة التطورات المرتبطة بارتفاع أسعار الغذاء ، قائلاً إن عالمنا يعاني من أزمة غذاء بعد أن تظافرت جملةٌ من العوامل بعضها طبيعية والبعض الآخر بتأثير البشر في وضع العالم أمام أزمة غذاء تصل إلى مستويات خطيرة.

وأشار إلى أن أزمة الغذاء العالمية تضع نفسها في صدارة التحديات التي تستهدف الأمن القومي للدول وتتطلب مواجهتها بإستراتيجية واضحة تقوم على مبدأ التعاون والتكامل واستبصار الإمكانيات المتاحة لكل دولة وتوظيفها على الوجه الأكمل.

هذا وقد رأس نائب رئيس مجلس الشورى عبد الله صالح البار جلسة افتتاح اللقاء التشاوري الثالث المقرر أن يختتم أعماله ، كما رأس جلسة العمل الاولى للقاء.

إلى ذلك التقى نائب رئيس مجلس الشورى عبد الله صالح البار على هامش اللقاء التشاوري, برئيس مجلس الشيوخ الموريتاني با مامادو (امباري).

وفي اللقاء جرى التباحث بشأن العلاقات بين المجلسين ودورهما في إطار الرابطة، وإسهامهما المشترك في تطوير العلاقات الثنائية بين اليمن وموريتانيا.

وقد وجه رئيس مجلس الشيوخ الموريتاني الدعوة لرئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبد الغني لزيارة موريتانيا.

كما التقى نائب رئيس مجلس الشورى عبد الله صالح البار, برئيس وفد مجلس الأقاليم في جمهورية جنوب إفريقيا السيد أولفيت.

وفي اللقاء جرى التباحث حول العلاقات بين المجلسين والقضايا ذات الصلة باهتمامات الرابطة.

في تقرير للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رفعته إلى رئيس الجمهورية :

تجاوزات مالية بمشروع طريق (تعز- التربة) قدرت بـ 116 مليونا و927 ألفا و781 ريالا

العهد المالية لدى الملحقين الثقافيين في47 دولة بلغت 16 مليار و81 مليون و146 ألف

صنعاء/سبأ :

اكدت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إنها أوشكت على استكمال التحقيق والتحري بشأن خمس قضايا تتعلق بجرائم فساد واختلالات وتجاوزات مالية تبلغ قرابة العشرين مليار ريال.

وفي تقرير رفعته مؤخرا إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب ، وحصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه ، اوضحت الهيئة إن هذه القضايا تأتي ضمن 141 شكوى وبلاغا تلقتها منذ تأسيسها العام الماضي ، منها 78 شكوى وبلاغا استقبلتها الهيئة خلال الفترة من يناير وحتى نهاية مارس 2008.

وبينت الهيئة في التقرير الذي تضمن ابرز ما قامت به من مهام خلال الربع الاول من العام الجاري ، ان معظم تلك القضايا لا يرقى إلى المفهوم القانوني لظاهرة الفساد بل تمثل ادعاءات وقضايا ذات طابع قضائي إجرائي ، فضلا عن أن 16 قضية منها ذات طابع إداري ، والنظر فيها ليس من اختصاص الهيئة.

وبشأن القضايا التي تندرج ضمن صور الفساد ، اكد التقرير ان الهيئة شارفت على الانتهاء من خمس قضايا ، فيما لا تزال بقية القضايا في طور التحقيق والمتابعة ، موضحا أن القضايا التي أوشكت الهيئة على الانتهاء منها تشمل قضية مشروع إعادة تأهيل طريق تعز- التربة الذي تبين وجود تجاوزات مالية فيه بلغت 116 مليون و927 ألف و781 ريالا عن التكلفة المتفق عليها البالغة 971 مليونا و28 ألفا و700 ريال.

وتطرق التقرير إلى قضية البعثات والعهد المالية الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث اظهر بحث وتحري الهيئة بشأنها وجود اختلالات وتراكم في العهد المالية لدى الملحقين الثقافيين في47 دولة بلغت ستة عشر مليار و81 مليون و146 ألف ريال خلال الفترة من 2001 - 2007م .

وخلصت تحقيقات وتحريات الهيئة حول هذه القضية وفقا للتقرير الى وجود(2053) امرا بطلب منح خارج الإجراءات القانونية بما شكل ضغطا على الوزارة وحال دون تنفيذ القانون وتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص ، رغم ان هناك توجيه من فخامة رئيس الجمهورية بمنع قبول أي توجيه مخالف للقانون.

ولفت التقرير الى ان الهيئة لا تزال تتابع هذا الموضوع وأنها التقت مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي والمختصين في الوزارة ، وتم الاتفاق على طلب الملحقين الثقافيين لتصفية العهد التي عليهم او أحالتهم الى القضاء وفقا للقانون.

هناك أوامر بطلب منح دراسية خارج الإجراءات القانونية بلغت 2053 أمرا

مخالفات بمشروع ترميم قلعة القاهرة بتعز بمبلغ مليارين و559مليونا و698 ألف ريال

وبناء على التقرير اتفق الجانبان ايضا على عقد لقاء مفتوح لكافة الجهات الرسمية المعنية بالإيفاد بغرض الوصول الى رؤية استراتيجية تعيد النظر في عملية الابتعاث بصورة عامة.

وبحسب التقرير تتعلق القضية الثالثة بمشروع ترميم قلعة القاهرة بتعز والذي أظهرت تحريات وتحقيقات الهيئة ارتكاب مخالفات عديدة كبدت خزينة الدولة مليارين و559مليون و698 ألف ريال ، وهو ما يتجاوز عشرين أمثال تكلفة المشروع عند التعاقد في 2002م والتي بلغت 118 مليون ريال ، وتضمنت تلك المخالفات والوقائع التي تندرج بحسب التقرير ضمن صور وجرائم الفساد المنصوص عليها في المادة (30) من قانون مكافحة الفساد عدم مراعاة احكام قانون المناقصات والقوانين والانظمة المالية من كافة النواحي الإجرائية والموضوعية في جميع مراحل تنفيذ المشروع.

وبحسب التقرير الدوري " فقد تم التعاقد على تنفيذ المشروع في عام 2002 م بموجب الاسعار المقدمة من المقاول التي يتجاوز معظمها الاسعار السائدة في السوق في عام2007م ، الى جانب عدم وجود مخططات وتصاميم فنية وهندسية ومواصفات وكميات محددة وغياب كلي للإشراف على تنفيذ المشروع من قبل المهندسين والمختصين ، فضلا عن منح المقاول أسعار تعويضية وفوارق أسعار مواصفات فنية وكلفة نقل ومخاطر دون وجه حق.

وأشار التقرير الى ان الهيئة وجهت بإيقاف صرف أي مبالغ إضافية للمقاول على ذمة التحقيق في القضية ، وكلفت فريقا من المتخصصين لتقييم الأعمال المنجزة تمهيدا لمحاسبة المقاول بمستحقه الفعلي لما تم عمله ، كما طلبت من الجهاز المركزي للرقابة المحاسبة تكليف فرع الجهاز باعمال التدقيق المحاسبي.

اما القضية الرابعة تتعلق بشكوى مرفوعة من موظفي جامعة ذمار بشأن وجود تلاعب وتزوير رافق مناقصة تجهيز معامل كلية الهندسة ، ووفقا للتقرير فقد تخاطبت الهيئة مع النائب العام لتحريك القضية كونها منظورة لدى النيابة، كما وجهت خطابا الى وزير التعليم العالي بإعادة الموظفين الذين قامت الجامعة بتغييرهم من أماكن عملهم وتعيين آخرين بدلا عنهم بسبب تقديمهم هذه الشكوى الى أماكن عملهم السابقة وصرف مستحقاتهم.

فيما تتعلق القضية الخامسة بوجود تلاعب بمخصصات دعم مدارس الجاليات في شرق افريقيا، حيث كشفت تحريات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عن عدم تصفية وزارة شؤون المغتربين للعهد الخاصة بدعم الجاليات للفترة من 1999 وحتى عام2007م .

وافاد التقرير ان الهيئة في ضوء ذلك طلبت من وزارة شؤون المغتربين موافاتها بكافة الوثائق المتعلقة بصرف مخصص دعم الجاليات خلال الفترة من 1999 وحتى عام2007م ، الا ان الوزارة لم توافِ الهيئة بشيء رغم تكرار المخاطبات ، حيث لا تزال الهيئة تواصل المتابعة.

كما تضمن التقرير المرفوع من قبل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الى رئيس الجمهورية ومجلس النواب عرضا لما قامت به من مهام خلال الفترة من يناير- نهاية مارس الماضي ، مبينا ان الهيئة تلقت 1060 اقرار بالذمة المالية خلال الربع الاول من لعام الجاري ليبلغ إجمالي الإقرارات التي تلقتها الهيئة منذ سبتمبر 2007م الى نهاية مارس الماضي نحو 1219 إقرارا من المشمولين بقانون إقرار الذمة المالية.

وتسرى أحكام القانون رقم (30) لسنة 2006 بشأن الإقرار بالذمة المالية على كافة العاملين في وظائف السلطة العليا ، وكذا وظائف الإدارة العليا، والعاملين في الوظائف المالية.

واشار التقرير الى ان الهيئة اعدت نظاما بقطاع الذمة المالية تضمن إنشاء قاعدة بيانات آلية تضم جميع المشمولين بإقرار الذمة المالية وتمكن بسهولة من مساءلة المتخلفين عن تقديم اقرارتهم وفقا للقانون.

وأشتمل التقرير على كافة القضايا والموضوعات التي ناقشتها الهيئة والقرارات المتخذة بشأنها وفضلا عن اللقاءات والأنشطة التي قامت بها خلال الربع الأول من العام الجاري، ونتائج مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات الخارجية.

يذكر ان القانون رقم 39 لسنة 2006 بشأن مكافحة الفساد يلزم الهيئة برفع تقارير موحدة كل ثلاثة اشهر عن ما قامت به من مهام وأعمال الى رئيس الجمهورية ومجلس النواب.

وبحسب قانون مكافحة الفساد تعد من جرائم الفساد الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني وكذا الماسة بالوظيفة العامة والجرائم المخلة بسير العدالة واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص ورشوة الموظفين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية للقيام بعمل أو الامتناع عن عمل إخلالا بواجباتهم ووظائفهم بغرض الحصول على مزايا غير مستحقة أو الاحتفاظ بها متى تعلقت بتصريف الأعمال التجارية الدولية.

كما يعد من جرائم الفساد جرائم التزوير المتعلقة بالفساد والتهرب الجمركي والتهرب الضريبي والغش والتلاعب في المزايدات والمناقصات والمواصفات وغيرها من العقود الحكومية، وجرائم غسل العائدات الناتجة عن جرائم الفساد ، فضلا عن استغلال الوظيفة للحصول على منافع خاصة وجرائم الثراء غير المشروع .

في لقاء موسع للمحليات بذمار

هلال يؤكد على تفعيل الدور الرقابي للمجالس المحلية في خدمة المواطن

ذمار /سبأ:

ناقش اللقاء الموسع الذي عقد أمس بمحافظة ذمار وضم الأخوة وزير الإدارة المحلية عبد القادر علي هلال ووزير الشباب والرياضة حمود محمد عباد ومحافظ المحافظة منصور عبد الجليل عبد الرب , المهام المرتبطة بالمجلس المحلي وأنشطته المستقبلية.

كما ناقش اللقاء الذي ضم عدد من أعضاء مجلس النواب ومسئولي المجالس المحلية بالمحافظة والمديريات , سير أداء الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية للمديريات وتقييم أنشطتها , بالإضافة إلى مستوى تنفيذ مصفوفة الإجراءات التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية في مجال تعزيز السلطة المحلية واستكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وتعزيز مواردها وبما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين .

وفي كلمة له خلال اللقاء قال الوزير هلال : إن اللامركزية المالية والإدارية من شانها تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية وتوفير الخدمات العامة للمواطنين وتحقيق الاستقرار الأمني والتنموي والتطويري والخدمي وتعزيز وتوسيع النهج الديمقراطي .

وأضاف : إن عملية انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات تعتبر حدث وطني وخطوة تأسيسية في العملية الديمقراطية نحو حكم محلي واسع الصلاحيات .

ولفت إلى أن تبني فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي تطوير نظام السلطة المحلية وتوسيع سلطات وصلاحيات المجالس المحلية جاء نتيجة لما حققته التجربة الديمقراطية في اليمن من مكاسب ومنجزات تنموية وقفزات ديمقراطية كبيرة .

وأشار إلى أن الوزارة تعمل على تنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية لأعضاء وكوادر المجالس المحلية وبما من شأنه الارتقاء بمستوى الأداء لديهم ويطور من الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتطرق إلى جهود الوزارة في تنفيذ مراحل مشروع إعداد قانون التقسيم الإداري لما له من أهمية في الوقت الراهن والاستعداد للانتقال من السلطة المحلية إلى الحكم المحلي , وحث على تعزيز وتفعيل الدور الرقابي للمجالس المحلية والارتقاء بنشاطها في خدمة المواطنين ومتابعة مختلف القضايا التي تهمهم وفي مقدمتها تنفيذ المشاريع الخدمية الإنمائية.

من جهته تطرق محافظ المحافظة منصور عبد الجليل عبد الرب إلى جهود قيادة المحافظة في استكمال البناء المؤسسي للمجالس المحلية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لما من شأنه تطوير نظام السلطة المحلية وتعزيز نجاحاته وتوفير كافة الإمكانيات والمتطلبات اللازمة للمجالس المحلية لتقوم بمهامها على الوجه الأكمل مستعرضاً تجربة المجلس المحلي للمحافظة في العمل بروح الفريق الواحد للارتقاء بمستوى الخدمات وإيصالها إلى عموم المديريات والمناطق وتطوير آليات تحصيل الموارد وتنميتها وآليات عمل الأجهزة الإيرادية ورفع مستوى تحصيل الإيرادات وتنميتها .

حضر اللقاء أمين عام المجلس المحلي للمحافظة مجاهد شائف العنسي ورئيس جامعة ذمار الدكتور أحمد الحضراني ووكيل أول المحافظة يحيى بن عبد الله الشائف.

في اجتماعات اللجنة الوزارية اليمنية الباكستانية المشتركة بإسلام أباد

باكستان تعلن دعمها التجاري لليمن وتعد بدراسة الطلب اليمني

اسلام / سبأ:

بدأت بالعاصمة الباكستانية إسلام آباد امس اعمال الدورة الخامسة لاجتماع اللجنة الوزارية اليمنية الباكستانية المشتركة بحضور وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل ووزير الصناعة والخصخصة الباكستاني سيد نافيد والاعضاء في الوفدين من الجهات المختصة في البلدين.

وفي الاجتماع القى الدكتور المتوكل كلمة عبر فيها عن الامل في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية والمضي قدما نحو تنفيذ الاتفاقيات العديدة الموقعة بين البلدين وتطوير التبادل التجاري والاستثمار بين البلدين في ظل الفرص الكبيرة المتاحة في البلدين.

واشار الدكتور المتوكل الى الاصلاحات الاقتصادية التي حققتها اليمن والخطوات المنجزة لانضمامها الى مجلس التعاون الخليجي .

وحث وزير الصناعة والتجارة على ضرورة دعم جهود اليمن للانضمام الى منظمة التجارة العالمية وفتح مجالات التعاون بشأن توفير السلع الغذائية الاساسية الى اليمن .

من جانبه عبر الوزير الباكستاني عن رغبة بلاده في تطوير العلاقة بين البلدين الشقيقين .. مشيدا بالدعم الذي تحظى به بلاده في قضية كشمير وفي جهودها لمكافحة الارهاب.

واكد وزير الصناعة والخصخصة الباكستاني على دعم باكستان لليمن في المجال التعليمي الجامعي وفي مجالات التجارة والصحة والاستثمار والتدريب المهني .. مشيرا الى ان زيارات القيادتين في البلدين اسهمت اسهاما كبيرا في خلق مناخ سياسي ايجابي ، هذا وقد بحث وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل بوزير التجارة الباكستاني شاهد خاكان عباسي إمكانية تنفيذ الاتفاقية التجارية بين البلدين ورغبة اليمن في استيراد بعض السلع الرئيسية من باكستان. وقد وعد الوزير الباكستاني بتقديم الدعم اللازم ودراسة الطلب اليمني.

تنفيذي عمران يدين الاعتداء الآثم على جامع (بن سلمان) بصعدة

عمران / طارق الخميسي:

أدان المجلس التنفيذي في محافظة عمران الاعتداء الاثم الذي تعرض له المصلون في جامع (بن سلمان) وراح ضحيته إثنا عشر شهيدا وإصابة خمسة وأربعين آخرين من المواطنين ، في جلسته الاعتيادية الرابعة المنعقدة يوم أمس الاثنين برئاسة الأخ الشيخ صالح زمام المخلوس أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة وحضور الإخوة الوكلاء والإخوة مديري عموم المكاتب التنفيذية .

وأعرب الأخ الأمين العام عن استنكاره وإدانته الشديدة لهذه الجريمة الشنيعة والنكراء والجبانة التي تقف وراءها عناصر إرهابية تخريبية تابعة للإرهابي عبد الملك الحوثي وان هذه المجموعة الضالة تجردت من كل القيم الدينية والأخلاقية ونفذت جرمها الوضيع لتطال حرماتنا ومقدساتنا في بيوت الله الامنة وان مثل هذه الأعمال لا تمت للإسلام بصلة وبعيدة كل البعد عن قيم ديننا الحنيف ..

وطالب المجلس الحكومة بملاحقة جميع مرتكبي هذه الجريمة ومن يقفون وراءها و ملاحقتهم وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم للعدالة وإنزال أقصى العقوبات بحق منفذي هذا العمل الجبان وكل من تسول له نفسه للإخلال بالأمن والاستقرار البلد .

(أكسس مينا) بحجة ينظم دورة في مجال إنتاج الوسائل التعليمية

حجة/عبدالواسع راجح :

بدأت أمس بمحافظة حجة الدورة التدريبية الخاصة بانتاج الوسائل التعليمية من خامات البيئة ، والتي ينظمها على مدى ستة أيام مشروع التعليم والخدمات الاجتماعية لمكافحة عمل الاطفال (اكسس مينا) بالتنسيق مع مكتب التربية والتعليم بالمحافظة ،بتمويل من وزارة العمل الأمريكية.

وتهدف الدورة الى تعريف (تسعة وعشرين) متدربا ومتدربة من مدرستي الشهيد خادم الوجيه والفلاح بمدينة حجة - عدداً من المعارف والخبرات الفنية المتعلقة بكيفية انتاج الوسائل التعليمية من خلال الاستفادة من الخامات المحلية الموجودة في البيئة المحيطة بالمجتمع المدرسي ، وكذا اطلاعهم على العديد من المهارات الفنية الميدانية التي تمكنهم من النجاح في مجال تطوير مهاراتهم بما يكفل تحقيق تكامل بين المناهج النظرية والتطبيقية ، إلى جانب تزويد المشاركين بالوسائل المتاحة حول امكانية الارتقاء بدور الوسائل التعليمية في المدارس الى المستوى المأمول وبما يكفل تحسين جودة التعليم ، ورفع التحصيل العلمي لدى الطلاب.

وفي بداية الدورة- التي حضرها رئيس شعبة التعليم بمكتب التربية جمال الغشيمي ورئيس شعبة التدريب عبدالرحمن الكحلاني - أكد وكيل المحافظة المساعد عبدالعزيز الغادر على أهمية الاستفادة من هذه الدورات المتميزة وترجمة أهدافها على واقع التعليم في المدارس وبما يكفل النهوض بأوضاع التعليم في جوانبه العملية، مثمنا الجهود التي يقدمها مشروع التعليم والخدمات الاجتماعية ، واسهاماته الملموسة في مجال مكافحة عمل الاطفال والحد من تسربهم من اوساط المدارس.

كما القيت كلمتان من قبل رئيس فرع جمعية الاصلاح الاجتماعي الخيرية عبدالرحمن محسن حميد ،ومنسق مشروع التعليم والخدمات الاجتماعية بالمحافظة عبدالوهاب الهاتف استعرضتا برامج واهداف الدورة وضرورة تطوير أداء المعامل المدرسية وتحديث الوسائل التوضيحية للمناهج النظرية

لاداعي للخوف من السلطة المحلية وتوسيع المشاركة الشعبية.. فهذا هدف من أهداف الثورة اليمنية، ولهذا لابد من إيجاد سلطة محلية لتجسيد المشاركة الشعبية في صنع القرار

من مبادرة فخامة الرئيس لتطوير النظام السياسي في اليمن